أمن الخليج العربي: التهديدات والحلول

م.م. دعاء منعم ياسين (*)

المقدمة:

أمن الخليج العربي يمثل أحد أهم القضايا الجيوسياسية نظراً لموقعه الاستراتيجي وموارده الغنية بالطاقة. المنطقة تواجه العديد من التهديدات الأمنية التي تشمل التدخلات العسكرية الخارجية، الإرهاب، والتوترات الإقليمية. كما أن التهديدات السيبرانية تشكل خطراً متزايداً على البنية التحتية الحيوية، بينما تفاقم التغيرات المناخية وندرة المياه من هشاشة الأمن البيئي في المنطقة. يعتمد اقتصاد دول الخليج بشكل كبير على صادرات النفط، مما يزيد من حساسيتها تجاه تقلبات السوق العالمي، ويؤثر على استقرارها الاقتصادي. استجابةً لهذه التهديدات، تعمل دول الخليج على تطوير استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز القدرات الدفاعية، تحسين أمنها السيبراني، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط. تسعى هذه الدول أيضاً إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال مبادرات دبلوماسية

وعسكرية مثل مجلس التعاون الخليجي. من خلال هذه الجهود، تأمل دول الخليج في مواجهة التهديدات المستمرة وتحقيق استقرار أمني واقتصادي مستدام في المنطقة. إلى جانب ذلك، تلعب التحالفات الدولية دوراً مهماً في دعم استقرار المنطقة، حيث تسعى دول الخليج إلى تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى لضمان الحماية والمساعدة التقنية. كما أن الاستثمارات في التكنولوجيا والابتكار تلعب دوراً متزايداً في تعزيز أمن المنطقة، بما في ذلك تطوير أنظمة الدفاع المتقدمة ومواجهة التهديدات السيبرانية. من الناحية السياسية، تعمل دول الخليج على تحسين سياساتها الداخلية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدول إلى لعب دور أكثر فعالية في حل النزاعات الإقليمية والدولية من خلال الوساطة والمبادرات الدبلوماسية، مما يعزز مكانتها كلاعب رئيسي في الساحة الدولية.

الاهمية: تتجلى اهمية البحث من الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وكونه منطقة حيوية للاقتصاد العالمي، حيث يمثل الخليج مصدراً رئيسياً للطاقة من النفط والغاز، كما أن استقرار المنطقة ضروري لضمان تدفق الإمدادات العالمية للطاقة ومنع الاضطرابات الاقتصادية. دراسة أمن الخليج تشمل تحليل التحديات الأمنية المتعددة، مثل التوترات الإقليمية، الإرهاب، والتحديات السيبرانية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات مواجهة فعالة. البحث في هذا المجال يعزز التعاون الدولي والإقليمي ويضمن الاستعداد للتصدي لأي تهديدات محتملة تؤثر على الأمن العالمي والاقتصادي.

الفرضية: في حال استمرت دول الخليج العربي في تعزيز تحالفاتها الدفاعية الإقليمية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل التهديدات الأمنية الخارجية، كما ترتبط التهديدات الأمنية في الخليج العربي بزيادة التوترات السياسية الإقليمية، ويمكن التخفيف منها عن طريق اعتماد حلول دبلوماسية واستراتيجية مشتركة.

المنهجية: تطلب البحث الموسوم (أمن الخليج العربي: التهديدات والحلول) استخدام المنهج لوصفي في تحليل التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، ودراسة العوامل السياسية، الاقتصادية، والعسكرية التي تؤثر على أمن الخليج لكونه من أكثر أساليب التحليل المناسبة في دراسة معطيات البحث.

هيكلية البحث:

المحور الثاني: التحديات التي تواجه أمن الخليج العربي.

المحور الاول: اطار مفاهيمي (الامن والامن الاقليمي).

المحور الثالث: استراتيجيات مواجهة التهديدات الامنية في المنطقة.

المحور الاول: اطار مفاهيمي (الامن والامن الاقليمي):

أولاً مفهوم الامن: يُعد مفهوم الامن من المفاهيم التي يصعب تحليلها بسبب طبيعته المتغيرة والمتعددة الابعاد، والتي تختلف درجاتها وانواعها وابعادها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الدولي. إذ يُعد من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، واحتلت القضية الامنية مكانة مهمة ومحورية في السياسات الخارجية لبعض الدول والتي تتخذ من (الامن) هدفاً يتم تحقيقه على ارض الواقع باتخاذ اجراءات وقائية واخرى علاجية، والتي تهدف من ورائه الى تغيير البيئة المحيطة.

ان مفهوم الامن لم يُعد مقتصرأ على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الاقليمية، أو بمعناه العسكري بل اتخذ ابعاداً أشمل منها: الابعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا فإن دراسة (الامن) تتطلب تحليلاً شاملاً لمفهومه العام، وتحديد أبعاده وصوره المختلفة في السياقات الاقليمية والدولية.

تعريف الامن:

لقد أرتبط مفهوم (الامن) في السياسة الدولية بمفهوم الدولة، حيث اعتبر الامن أحد اسباب نشأة الدولة، وقد ميز (توماس هوبز) في تعريفه للامن بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة فالافراد في النظام الداخلي يعيشون حالة

ومنع الهيمنة من قبل أي دولة واحدة.^(٣)

زبغينيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، قدم مفهومًا متقدمًا للأمن يرتكز على فكرة أن الأمن لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل يشمل أيضًا السياسة والاقتصاد والثقافة. في كتابه «رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوسراتيجية الملحة» يبرز بريجنسكي أهمية السيطرة على المناطق الجغرافية الرئيسية لضمان استقرار النظام العالمي وتأثير الولايات المتحدة في الشؤون العالمية. وفقًا لبريجنسكي، فإن استقرار الأمن العالمي يتطلب إدارة فعالة للتحديات الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، مع التركيز على التفاعل بين القوى الكبرى وتوزيع الموارد والسلطة. يشدد على أن الأمن القومي يجب أن يُنظر إليه من خلال عدسة جيوسياسية واسعة، حيث تكون الهيمنة على المناطق الاستراتيجية أمرًا حاسمًا.^(٤)

وفقاً لذلك يمكن القول: أن الامن حقيقة نسبية وليست مطلقة فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول الى زيادة قواها الامر الذي يزيد شعورها بعدم الامن بدلاً من ان يكون مدعاة الى مزيد من الشعور بالامن فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وانما تسعى دائماً الى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية الامر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة مما يخلق انعدام الامن تلقائياً لدى دول اخرى في سياق سعيها الى تحقيق الامن لذاتها وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح المعضلة الامنية (security dilemma)) ويرجع كل من بوث

المجتمع، بينما الدولة تعيش حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، وبما ان الافراد يبحثون عن الامن، دفعهم هذا الى تأسيس سلطة مركزية تحكمهم وتحميهم من العنف والاضطرابات. يروج (هوبز) في تعريفه لفكرة أن الدولة لديها السلطة المطلقة للحفاظ على النظام والأمان ويعتبر أن السلطة المطلقة ضرورية لتجنب الفوضى والصراعات^(١) ان هذا التصور لا يزال قائماً في عُرف معظم الدول اذ يُعد مصدرًا من مصادر شرعية السلطة وسبباً للولاء العام لها.

لقد عرفت المعاجم العربية والانكليزية مفهوم «الامن» وعدته مرادفاً للطأئينة أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر، ويرتبط استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، والتي تُعد مفردات ليست مترادفة ومعنى كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التححرر وصفها كل من بوث «Booth» وويلر «Wheeler»

بأنه: ((لايمكن للافراد والمجموعات تحقيق الامن المستقر ألا اذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه، ويتحقق ذلك اذا نظر الى الامن على أنه عملية تحرر))^(٢)

أما (هنري كيسنجر) الدبلوماسي والمفكر الأمريكي، يرى أن الأمن ليس مجرد غياب للحرب، بل هو حالة استقرار دائمة تعتمد على توازن القوى والعلاقات الدولية. بالنسبة لكيسنجر، الأمن يتعلق بتحقيق الاستقرار عبر استخدام الدبلوماسية، الردع، وإقامة نظام دولي يتسم بالعدالة والتوازن، حيث تتفق الدول على قواعد سلوكية محددة تمنع حدوث نزاعات كبيرة. يعتبر أن الأمن مرتبط بإدارة العلاقات الدولية بشكل استراتيجي للحفاظ على السلام

وويلر نشأة العضلات الامنية الى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان عما اذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة اخرى مجرد استعدادات دفاعية بحثة لدعم انها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه الى تغيير الوضع الراهن.^(٥)

ثانياً/ الامن الاقليمي: يُفهم الامن الاقليمي على أنه حماية مطبقة بفعالية في النظام الدولي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار ومواجهة التهديدات والصراعات المسلحة. يبرز هذا المفهوم بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وأضحت تمثل مبدءاً مهماً لظهور المنظمات والتحالفات الاقليمية والتي كانت اهدافها عسكرية وامنية لحماية اقليم معين.^(٦)

أن الامن الاقليمي هو مفهوم يصور ادراك اقليم معين بدوله المنتمية اليه لاسلوب تحقيق الحماية لذلك الاقليم من خلال الاتفاق بين اعضائه ، وهذا يفرض بدوره ان تملك دول الاقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف، وثانياً توفير الامكانيات اللازمة لتحقيقه. فهو في الحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، حيث تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في تلك المنطقة. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الاقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب اخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.^(٧)

قامت دول مجلس التعاون الخليجي، بناءً على

نتائج حرب الخليج الثانية، بتبني مفهومًا خليجيًا للأمن القومي يركز بشكل أساسي على البعد العسكري والقدرات الدفاعية. وقد سارعت معظم هذه الدول إلى توقيع اتفاقيات فردية أو جماعية تتعلق بالتسلح، أو إصدار بيانات أمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية تهدف إلى تعزيز الأمن والدفاع عن نفسها.^(٨)

يعد مفهوم الأمن الإقليمي الذي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي متوافقاً مع النظام الإقليمي لدول الخليج، حيث يشير هذا المصطلح إلى تفاعلات سكانية وجغرافية واقتصادية متعددة تعمقت على مر الزمن. وقد أثرت هذه العوامل على السياسات الأمنية لدول الخليج العربي. كما أن مفهوم الأمن الإقليمي يعكس وجود نظام يتميز بتفاعل ثلاث وحدات إقليمية تظهر انسجاماً جغرافياً وسلوكياً، مما يعزز احتمالات التعاون بين الدول في إطار هذا النظام الإقليمي.^(٩)

وأن تكوين اي نظام أممي إقليمي لابد من توافر مجموعة من المبادئ:

١- إن الدول في المنطقة تدرك تماماً مدى ارتفاع التكاليف المترتبة على الصراعات المستمرة.

٢- يتفق الدول الاعضاء على تطوير نظام الامن بطريقة تسمح بالتعبير عن وجهات نظرها المتباينة تجاه المسائل الحيوية بطريقة سليمة.

٣- اتفاق دول الاقليم على مجموعة من المعايير التي تنظم ممارسة العلاقات في المنطقة مع الالتزام بهذه المعايير والحفاظ عليها.

٤- أن يتمكن النظام من التكيف والتطور استجابةً للمتغيرات والقضايا المستجدة من خلال تطوير آليات مناسبة تساعد أعضائه على العيش في انسجام نسبي.

وفي نهاية هذا المحور يمكن القول: أن ربط أمن الخليج العربي بمفهوم الأمن العام يأتي من خلال الاعتراف بأن الأمن في منطقة الخليج لا يمكن فصله عن الأمن الإقليمي والدولي. الأمن في الخليج العربي يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تشمل التهديدات العسكرية، والنزاعات الإقليمية، وكذلك التحديات الاقتصادية والسياسية هذه العوامل تجعل أمن الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمن العام في المنطقة.

يمكن اختصار هذه العوامل أو المحددات التي تربط أمن الخليج العربي بمفهوم الامن العام بما يأتي:

١- **التأثيرات الإقليمية والدولية:** الخليج العربي يمثل نقطة استراتيجية بسبب موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية، وخاصة النفط لذلك، فإن أي اضطراب في هذه المنطقة يمكن أن يؤثر على الأمن العالمي، لا سيما في مجالات الطاقة والاقتصاد.

٢- **الأمن الجماعي:** مفهوم الأمن في الخليج يتطلب تعاوناً جماعياً بين دول الخليج ودول الجوار وأيضاً القوى الكبرى. التعاون في مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، والتعامل مع الكوارث الطبيعية، كلها أمور تتطلب نهجاً متكاملًا بين الأمن المحلي والإقليمي.

٣- **التحديات المشتركة:** دول الخليج تواجه تحديات أمنية مشتركة مثل الإرهاب، انتشار

الأسلحة، والصراعات الإقليمية. هذه التحديات تفرض على دول الخليج العمل سوياً لضمان الاستقرار الإقليمي، مما يعزز من الأمن العام.

٤- **التأثيرات الاقتصادية:** استقرار الخليج العربي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي. أي تهديد لأمن الخليج يؤثر على أسعار النفط والتجارة العالمية، مما يبرز أهمية الحفاظ على أمن الخليج كجزء من الأمن الاقتصادي العالمي.

باختصار: أمن الخليج العربي ليس قضية محلية أو إقليمية فقط، بل هو جزء أساسي من الأمن العالمي، والتعاون الإقليمي والدولي هو السبيل لضمان استقرار هذه المنطقة الحيوية.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه أمن الخليج العربي

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات غير مسبوقة تتزامن مع تطورات إقليمية ودولية سريعة. تشهد المنطقة تحولات مهمة في التحالفات، ويزداد القلق بشأن التزام الولايات المتحدة بأمنها خاصة مع تحول تركيزها نحو منطقة الإندو-باسيفيك من أجل تعزيز التنافس مع الصين. كما أن ملف النووي الإيراني لم يشهد تقدماً يُرضي جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى استمرار عدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة. تتسبب الظروف السياسية غير المستقرة في بعض دول المنطقة، إلى جانب التغيرات في الموقف الأمريكي تجاه أمن الخليج، في زيادة الشكوك حول مدى استعداد الولايات المتحدة للمشاركة في إنشاء نظام أمني إقليمي يعزز المصالح الأساسية لدول مجلس التعاون ويعمل على تأمينها. لذا،

من الناحية الثقافية، إن الحضور الكبير للثقافات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي يشكل تحدياً للثقافة العربية، حيث يأتي الوافدون حاملين معهم قيمهم ومفاهيمهم وتصوراتهم وأذواقهم ومعاييرهم الأخلاقية والثقافية التي تعكس ثقافات بلدانهم الأصلية. وفي الوقت الذي تسعى فيه معظم دول العالم إلى دمج ثقافات الوافدين والأجانب في إطار ثقافتها المحلية، وتسعى إلى تحييد تأثيراتهم الثقافية وتشترط اكتساب اللغة القومية أو الوطنية كشرط أساسي لتأهيلهم، نجد أن الأمر يختلف في العديد من دول الخليج العربي. هنا، تتخذ العملية الثقافية مساراً معاكساً، إذ تفرض ثقافات الوافدين نفسها وتكتسب هيمنة على الثقافة المحلية والوطنية. ومن الملاحظ، على سبيل المثال، أن اللغة الإنجليزية قد أصبحت لغة التواصل الأساسية في العديد من دول الخليج العربي.(١١)

ففي كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان، أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الأساسية للأعمال والإدارة. وفي الإمارات، حيث لا تتجاوز نسبة العرب ٢٨٪ من السكان بما في ذلك المواطنون، وحيث يشكل الوافدون من الهند وحدها حوالي ٤٢,٥٪ من السكان، تراجعت اللغة العربية إلى المرتبة الثالثة أو أقل. لقد فرضت الثقافات الوافدة نفسها بشكل واضح على مستوى الأذواق والقيم والتصورات، مما أدى إلى تهيمش الثقافة الوطنية في العديد من جوانب الحياة. ورغم أن التفاعل الاجتماعي بين العمالة المهاجرة وسكان الخليج المحليين يظل محدوداً نسبياً، إلا أن هذا لم يمنع الثقافة الوافدة من التأثير

يصبح من الضروري تنويع التحالفات مع الحفاظ على العلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن تصاعد دور الجماعات الإسلامية وحالة عدم اليقين التي تلت ما يسمى "الربيع العربي"، بالإضافة إلى الأزمات المستمرة في اليمن، قد أسهمت في تعميق المخاوف لدى دول مجلس التعاون بشأن مستقبل الاستقرار في المنطقة.

أولاً: التحديات على المستوى الداخلي

١ - العمالة الأجنبية الوافدة لدول الخليج العربي: العمالة الأجنبية تشكل عنصرًا أساسيًا في دول الخليج العربي، حيث تعتمد اقتصادات هذه الدول بشكل كبير على العمالة الوافدة لتلبية احتياجاتها من القوى العاملة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل البناء والخدمات، والنفط والغاز. هذا الاعتماد أسهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومشاريع تطوير ضخمة على مدار العقود الماضية، لكنه أثار في الوقت نفسه عدة تحديات على الصعيدين الاجتماعي والأمني.

من الناحية الاقتصادية، ساهمت العمالة الأجنبية في توفير اليد العاملة الرخيصة التي مكنت دول الخليج من تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة والمشروعات الاقتصادية الكبيرة. كما أن العمالة الوافدة تسهم في تشغيل معظم الخدمات اليومية والضرورية، مما يخفف الضغط عن المواطنين المحليين ويسمح لهم بالتركيز على الوظائف ذات الطابع الإداري والقيادي. ومع ذلك، فإن تحويلات هذه العمالة إلى بلدانهم الأصلية تؤدي إلى خروج جزء كبير من الأموال من الاقتصادات المحلية، مما يؤثر

للجماعات الإرهابية.

ج- البحرين: تتميز البحرين بتركيبة سكانية ذات طابع طائفي حساس، واجهت تحديات إرهابية مرتبطة بالتوترات الطائفية. الجماعات الإرهابية المدعومة من الخارج، حاولت زعزعة استقرار البلاد من خلال استهداف قوات الأمن ومنشآت حيوية. هذه الهجمات تهدف إلى إثارة التوترات الطائفية وإضعاف الحكومة، مما يشكل تهديداً مباشراً على استقرار البحرين.^(١٤)

د- الكويت: عانت الكويت أيضاً من الهجمات الإرهابية، مثل الهجوم الذي وقع في حزيران ٢٠١٥ على مسجد الإمام الصادق في العاصمة الكويتية، والذي تبناه تنظيم داعش هذا الهجوم، الذي أسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين، كان محاولة واضحة لإثارة الفتنة الطائفية وزعزعة استقرار المجتمع الكويتي المتعدد الطوائف. هذا النوع من الهجمات يبرز مدى هشاشة الأوضاع الأمنية في الخليج وأهمية مكافحة التطرف الطائفي.^(١٥)

ه- قطر: على الرغم أن قطر لم تتعرض لهجمات إرهابية كبيرة على أراضيها، إلا أنها تواجه تحديات مرتبطة بالإرهاب من خلال تورطها في الصراعات الإقليمية ودعم بعض الفصائل في النزاعات. هذا الموقف يضع قطر في موقف حساس على الساحة الدولية، ويعرضها لضغوط دبلوماسية من دول أخرى في الخليج ومن المجتمع الدولي.^(١٦)

و- عُمان: تبني عُمان سياسة الحياد في العديد من النزاعات الإقليمية، مما ساعدها في الحفاظ على استقرارها النسبي بعيداً عن الهجمات

على القيم الاجتماعية في المنطقة. ولا شك أن الدول النفطية تتعرض بدرجات متفاوتة لعملية نقل حضاري، تتمثل في إدخال أنماط سلوكية وعادات وتقالييد جديدة من خلال الوافدين وتتأثر أبعاد هذه العملية وأثارها بمدى التنوع السكاني، وتجانس مجتمع الوافدين، ودرجة تفاعل المواطنين مع الوافدين.^(١٧)

٢- الإرهاب: يمثل الإرهاب تحدياً كبيراً لدول الخليج العربي، حيث تهدف الجماعات الإرهابية إلى زعزعة استقرار المنطقة من خلال استهداف البنية التحتية الحيوية، إثارة التوترات الاجتماعية، والتأثير على السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول. فيما يلي أمثلة توضح كيفية تأثير الإرهاب على دول الخليج العربي:

أ- المملكة العربية السعودية: تعرضت لعدة هجمات إرهابية على مر السنين، كان من أبرزها الهجوم على منشآت "أرامكو" النفطية في بقيق وخريص في أيلول ٢٠١٩. وقد أدى الهجوم إلى تقليص إنتاج النفط السعودي إلى النصف مؤقتاً، مما هز الأسواق العالمية وأظهر مدى هشاشة أمن الطاقة في الخليج. بالإضافة إلى ذلك، شهدت السعودية العديد من الهجمات التي تبناها تنظيم القاعدة وداعش، مستهدفة المساجد والأماكن العامة في محاولة لإثارة التوترات الطائفية وزعزعة الاستقرار الداخلي.^(١٨)

ب- الامارات العربية المتحدة: الامارات لم تتعرض لهجمات ارهابية كبيرة داخل اراضيها، لكنها تلعب دوراً بارزاً في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي كما ان موقعها كمركز عالمي للاعمال يجعلها هدفاً محتملاً

الإرهابية الكبرى. ومع ذلك، تبقى عُمان جزءاً من المنطقة المضطربة، وتواجه تهديدات محتملة نتيجة لتقاربها الجغرافي من مناطق النزاع في اليمن ومناطق أخرى.^(١٧)

لا شك أن الحروب وعدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة تؤثر سلباً على الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون، وهو تأثير طبيعي يشهده أي جزء من العالم يعاني من مثل هذه الصراعات. مجلس التعاون ليس استثناءً من هذه القاعدة. تكمن خطورة هذه الصراعات والتوترات في تأثيراتها المتعددة، حيث لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تمتد لتشمل التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. يتأثر الأمن الداخلي للدول المجاورة بالأوضاع غير المستقرة في المنطقة، مما يؤدي إلى تدفقات غير منتظمة للسكان والأموال والسلع. هذه الحركات غير المنظمة قد تكون بوابة لزيادة الجريمة وتهديد الأمن الداخلي، حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الدول المحيطة بشكل مباشر بإيجابيات وسلبيات الأمن الداخلي.

٣- الانقسامات الداخلية: الانقسامات الداخلية بين دول الخليج العربي تعد من القضايا الحساسة والمعقدة التي أثرت على تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) وأدت إلى توترات سياسية واقتصادية في المنطقة. هذه الانقسامات تتجلى في اختلافات سياسية وإيديولوجية، تنافس اقتصادي، وتباينات في سياسات الأمن والدفاع، فضلاً عن تأثيرات القوى الإقليمية والدولية.

أ- الازمة الخليجية ٢٠١٧-٢٠٢١: هي نزاع دبلوماسي بدأ في ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧

عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، متهمه إياها بدعم الإرهاب وتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة. كانت الدول الأربع قد فرضت أيضاً حصاراً اقتصادياً على قطر، مما أثر على التجارة والسفر. قطر نفت هذه الاتهامات، ورفضت الامتثال للمطالب التي فرضتها الدول المقاطعة. الأزمة أثرت على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثارت توترات إقليمية ودولية في ٥ يناير ٢٠٢١، تم توقيع اتفاق (الخلا) في السعودية، الذي أفضى إلى نهاية الحصار وإعادة العلاقات بين قطر والدول الأربع، ولكن بعض القضايا العالقة لا تزال موجودة.^(١٨)

ب- التباين في السياسات الاقتصادية: رغم أن دول الخليج تتشارك في الاعتماد الكبير على النفط، إلا أن هناك تنافساً اقتصادياً ملحوظاً بينها. هذا التنافس يظهر بوضوح في السياسات الاقتصادية المختلفة التي تتبعها كل دولة لتحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية على سبيل المثال، مشاريع السعودية الضخمة مثل «نيوم» وبرامج «رؤية ٢٠٣٠» تتنافس مباشرة مع الإمارات، التي نجحت في بناء اقتصاد متنوع يعتمد على السياحة والخدمات المالية. هذا التنافس الاقتصادي أدى في بعض الأحيان إلى تباعد السياسات الاقتصادية وعدم التنسيق الكامل بين دول الخليج في مجال التكامل الاقتصادي.^(١٩)

ج- التباين في العلاقات العسكرية: هناك تباين في السياسات الدفاعية والأمنية بين دول الخليج، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. على

سبيل المثال، بينما تركز السعودية والإمارات على تحالفات قوية مع الولايات المتحدة، تسعى قطر إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا وروسيا، مما يعمق الانقسامات التي قد تؤثر سلباً على التعاون الأمني داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث أصبحت التحديات المشتركة مثل الإرهاب والتهديدات الإيرانية أقل أهمية مقارنة بالخلافات الثنائية.^(٢٠)

ثانياً/ التحديات الخارجية

١- إيران: تتبنى إيران موقفاً متشابكاً ومعقداً بشأن أمن الخليج العربي، وهو يعكس تداخل مخاوفها الجيوسياسية ومصالحها الإقليمية. إحدى القضايا الرئيسية التي تثير اهتمام إيران هي حماية مصالحها الوطنية والاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بمضيق هرمز، الذي يعد ممراً حيوياً لنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية وتدرّك أن السيطرة على هذا المضيق أو التأثير عليه يمكن أن يمنحها قوة سياسية واقتصادية كبيرة، لذا فإنها تحرص على تعزيز وجودها العسكري والسياسي في المنطقة لضمان سلامة هذا الممر الحيوي.^(٢١) على الصعيد الداخلي والإقليمي، تسعى إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي من خلال دعم الجماعات السياسية المسلحة في الدول المجاورة. هذا يشمل دعم الحوثيين في اليمن، الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع طهران ويعتبرونهم وسيلة لتعزيز النفوذ الإيراني في شبه الجزيرة العربية. كما أن دعم إيران لحزب الله في لبنان والنظام السوري يعكس رغبتها في تحقيق تأثير استراتيجي في منطقة الشام، مما يزيد من التوترات مع دول الخليج التي تدعم المعارضة السورية.^(٢٢)

من ناحية أخرى، فإن البرنامج النووي الإيراني يمثل نقطة محورية في قضايا الأمن في الخليج العربي، وله تأثيرات متعددة على الاستقرار الإقليمي. بالنسبة لدول الخليج العربي، يشكل هذا البرنامج مصدر قلق رئيسي بسبب المخاوف من إمكانية أن تسعى إيران لتطوير أسلحة نووية، وهو ما قد يغير التوازن العسكري في المنطقة بشكل كبير وتعتبر دول الخليج العربي، مثل السعودية والإمارات، أن وجود أسلحة نووية في إيران يشكل تهديداً مباشراً لأمنها. هذه المخاوف تعززت بسبب التجارب النووية الإيرانية الماضية والإعلانات السياسية التي تثير القلق. نتيجة لهذه المخاوف، تسعى دول الخليج إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والتعاون مع قوى كبرى مثل الولايات المتحدة لضمان أمنها واستقرارها.^(٢٣) في الوقت نفسه، تؤدي التوترات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني إلى زيادة الجهود الدبلوماسية من قبل دول الخليج عبر منظمات إقليمية ودولية. الدول الخليجية تدعم المفاوضات متعددة الأطراف مع إيران، مثل تلك التي أسفرت عن الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٥، والذي يهدف إلى تقييد الأنشطة النووية الإيرانية مقابل تخفيف العقوبات. هذا الاتفاق كان يهدف إلى تهدئة المخاوف الإقليمية وضمان عدم تطور البرنامج النووي الإيراني إلى مستوى يهدد الأمن الإقليمي.^(٢٤)

يمكن القول أن التوترات حول البرنامج النووي الإيراني قد تؤدي إلى تأثيرات اقتصادية غير مباشرة على الخليج العربي، بما في ذلك تقلبات في أسواق النفط وارتفاع أسعار الطاقة والاقتصادات الخليجية، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، قد تتأثر سلباً من

هذه التقلبات علاوة على ذلك، يمكن أن تسهم المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني في تعزيز الصراعات الإقليمية.^(٢٥)

هذه المخاوف تترجم إلى جهود متزايدة من قبل دول الخليج لتعزيز قدراتها الدفاعية والتعاون مع قوى دولية كبرى لضمان أمنها. في ذات الوقت، تشكل المفاوضات والاتفاقيات الدولية، مثل الاتفاق النووي الإيراني، آلية حيوية تهدف إلى التخفيف من هذه المخاوف وضمان عدم تحول البرنامج النووي الإيراني إلى تهديد مباشر. إلى جانب التأثيرات العسكرية، يمكن أن يؤدي البرنامج النووي الإيراني إلى تغييرات في الاقتصاد الإقليمي من خلال تقلبات في أسواق النفط والغاز، مما يضيف بعداً اقتصادياً للأزمات الأمنية.

في الختام، يبقى تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي موضوعاً معقداً ومتعدد الأبعاد، يتطلب توازناً دقيقاً بين تعزيز الأمن الإقليمي والبحث عن حلول دبلوماسية فعالة لضمان الاستقرار في المنطقة.

٢- الوجود العسكري الأمريكي: الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يمتد لعقود، وقد تزايد بشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية، لكن تكثيف هذا الوجود جاء بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات منذ ذلك الحين، أصبح الخليج منطقة ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة ليس فقط بسبب النفط، بل أيضاً بسبب الموقع الجغرافي الحساس الذي يربط بين آسيا وأوروبا.

تتباين الآراء بشأن الاستراتيجية الأمنية

الشاملة للولايات المتحدة في منطقة الخليج، فالالاتجاه الأول: يرى أن الهدف الأساسي لتلك الاستراتيجية هو الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، بما يسهم في تهيئة الظروف الأمنية التي تخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. بينما يرى الاتجاه الثاني: أن الهدف الرئيسي هو تحقيق توازن التهديد بدلاً من توازن القوى. يدعم الاتجاه الأول فكرة أن الحفاظ على التوازن العسكري هو الغاية الأساسية للولايات المتحدة في الخليج، وهو ما يتجلى من خلال البنية التحتية العسكرية الأمريكية المتواجدة في القواعد العسكرية بالمنطقة، سواء كانت قوات بحرية، برية، أو جوية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة بتزويد حلفائها في الخليج بالسلاح لتعزيز قدراتهم العسكرية ضد الخصوم الإقليميين، بهدف الحفاظ على ميزان القوى بما يخدم المصالح المشتركة.^(٢٦)

من جهة أخرى، يرى الاتجاه الثاني أن الولايات المتحدة قد اعتمدت على مجموعة متنوعة من الأساليب للحفاظ على الأمن الإقليمي، وليس بالضرورة لتحقيق توازن القوى. وفقاً لهذه الرؤية، فإن السياسات الأمريكية في منطقة الخليج لم تُصمم لضمان توازن القوى، بل في بعض الأحيان أسهمت في زعزعة هذا التوازن، مثال على ذلك هو الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي أدى إلى إضعاف العراق وإخراجه من معادلة التوازن الإقليمي مع إيران. بناءً على ذلك، يمكن فهم السياسة الأمنية الأمريكية بشكل أكثر وضوحاً من خلال «سياسة توازن التهديد»، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق التوازن ضد الدول التي قد تشكل مصدر تهديد، بدلاً من توازن القوى ضد الدولة الأكثر تهديداً لاستقرار المنطقة، وهي

الحالية، خاصةً أن الصين لا تبدو مهتمة بتولي الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن الإقليمي على المدى القصير والمتوسط. بعبارة أخرى، وعلى الرغم من الروابط التجارية المتينة بين الدول الآسيوية ودول الخليج، فإن هذه الدول لا تزال غير راغبة أو مترددة في التقدم كحلفاء أميين.(٣٠)

ومع ذلك، يبدو أن دول الخليج بدأت تتجاوز النمط التقليدي في محاولة لاستكشاف خيارات استراتيجية تتعدى الترتيبات الحصرية التي أبرمتها مع واشنطن. وفقاً لهذه الرؤية، قد تتاح الفرصة للدول الآسيوية المؤثرة للمشاركة في نهج تعاوني أوسع لتطوير بنية أمنية بديلة في الخليج. ورغم هذه التصورات، سيظل الدور الأمريكي عنصراً رئيسياً في الحفاظ على الأمن في المنطقة، ما لم تتبلور بدائل ومقاربات أمنية أخرى.

٣- التهديد السيبراني: يُعد الأمن السيبراني واحداً من أخطر التحديات التي تواجه دول الخليج العربي نظراً لاعتمادها الكبير على التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية مثل قطاع الطاقة، والمياه، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية. ومع تعاضد استخدام الأنظمة الرقمية في إدارة هذه القطاعات، زادت المخاطر المرتبطة بالهجمات السيبرانية التي قد تستهدفها.(٣١) أحد الأسباب التي تجعل من الأمن السيبراني تحدياً خارجياً بالغ الخطورة هو طبيعة التهديدات السيبرانية التي تتسم بالتعقيد والتنوع هذه التهديدات يمكن أن تأتي من مجموعة واسعة من الفاعلين، بما في ذلك الدول المعادية التي تسعى لتحقيق مكاسب جيوسياسية،

بناءً على ذلك، فقد أدى الاعتماد الكبير لدول المنطقة على المظلة الأمنية الأمريكية، نتيجة للسياسة الأمنية الأمريكية الهادفة إلى تعزيز الأمن الإقليمي، إلى إعاقة تحقيق نموذج الأمن التعاوني الذي اعتبرته تقارير أمريكية الأنموذج الأمثل للمنطقة* ولهذا السبب، تسعى دول الخليج العربي بشكل مستمر إلى تنويع شراكاتها، خاصة في المجال الدفاعي، مع دول رئيسية أخرى مثل روسيا والصين، مع العمل في الوقت ذاته على تطوير ودمج قدراتها الدفاعية الذاتية. وفي ظل الانخفاض الكبير في واردات النفط الأمريكية من الخليج، نتيجة لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر التوريد، اتجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين والهند، في إطار ما يُعرف بسياسة "النظر شرقاً".(٣٨) لذلك فإن علاقات دول الخليج مع آسيا تتوسع بشكل ملحوظ، حيث تستورد الصين ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من دول الخليج. ورغم الأهمية الكبيرة للخليج بالنسبة للدول الآسيوية، فإنه من غير المرجح أن تلعب هذه الدول دوراً أمنياً في المنطقة، إذ إن معظم الدول الآسيوية ليست متحمسة لتبني هذا المسار خارج إطارها الإقليمي. كما أن وصول الصين إلى نفط الخليج محمي بشكل فعال من البحرية الأمريكية، مما يعني أن أي تدخل صيني في أمن الخليج قد لا يعود عليها بفوائد ملموسة، بل قد يؤثر سلباً على مصالحها في المنطقة.(٣٩) فضلاً عن التباين الكبير بين القدرات العسكرية الأمريكية والقدرات العسكرية الصينية الذي يجعل من الصعب الدفاع عن أي استراتيجية عسكرية صينية تجاه الخليج في الظروف

والجماعات الإرهابية التي تستخدم الهجمات السيبرانية كوسيلة لتعطيل الاستقرار الداخلي، والمجرمين الإلكترونيين الذين يستهدفون المؤسسات المالية والشركات الكبرى بغرض الابتزاز أو سرقة البيانات الحساسة. من الأمثلة الواضحة على هذه التهديدات، الهجمات التي تستهدف أنظمة التحكم الصناعي في قطاع النفط والغاز، وهو القطاع الأكثر حيوية لاقتصادات دول الخليج.^(٣٢) اختراق أنظمة التحكم يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الإنتاج أو التسبب في أضرار بيئية جسيمة، مما يعرض الاقتصاد الوطني والأمن البيئي للخطر علاوة على ذلك، تمثل الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للاتصالات تهديداً آخر، حيث يمكن للقراصنة السيبرانيين اعتراض أو تعطيل الاتصالات بين الجهات الحكومية أو الشركات، مما يعوق التنسيق الفعال ويعطل العمليات اليومية. كما يمكن أن تُستخدم الهجمات السيبرانية لأغراض التجسس، مما يسمح للجهات المعادية بالحصول على معلومات استراتيجية حساسة حول سياسات الحكومة أو خططها الدفاعية.

وقد تعرضت دول الخليج العربي لعدد من الهجمات السيبرانية البارزة خلال السنوات الماضية. أبرز هذه الهجمات:

أ- **هجوم شمعون (Shamoon)** هو واحد من أكثر الهجمات السيبرانية تدميراً في تاريخ المنطقة الخليجية، حيث استهدف هذا الهجوم شركة "أرامكو" السعودية في أغسطس/ آب عام ٢٠١٢. كان الهجوم ناجماً عن فيروس حاسوبي خبيث تم تصميمه لمحو البيانات وإتلاف أجهزة الكمبيوتر. أدى الهجوم إلى تعطيل حوالي ٣٠,٠٠٠ جهاز كمبيوتر في

"أرامكو"، وهو ما يعادل ثلاثة أرباع الأجهزة في الشركة، مما أجبر الشركة على إيقاف شبكتها الداخلية لمدة عشرة أيام حتى تم استعادة الخدمات إذ تم استبدال البيانات المحذوفة بصورة لعلم أمريكي محترق. وقد تبنى الهجوم جماعة تُعرف باسم "سيف العدالة الباتر".^(٣٣)

ب- **هجوم ٢٠١٧ على وكالة الأنباء القطرية:** يعد من أبرز الهجمات السيبرانية التي شهدتها المنطقة وأثار أزمة دبلوماسية واسعة. في مايو ٢٠١٧، تعرض موقع وكالة الأنباء القطرية للاختراق، ونُشر عليه بيان مزيف نُسب إلى أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. تضمن البيان المزيف تصريحات استفزازية بشأن السياسة الخارجية القطرية، أدى الهجوم إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وفرض حصار بري وبحري وجوي على قطر. استمرت الأزمة لأكثر من ثلاث سنوات قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق مصالحة في قمة العلا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١.^(٣٤)

ج- **الهجوم السيبراني على هيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA) ٢٠٢١:**

استهدف الهجوم الأنظمة التقنية للهيئة بهدف تعطيل الخدمات والتلاعب بالبيانات إذ استخدمت تقنيات مثل البرمجيات الخبيثة التي تم توزيعها عبر البريد الإلكتروني أو عبر ثغرات في الشبكات، مما سمح للمهاجمين بالوصول إلى أنظمة الهيئة، حاول المهاجمون تعطيل أنظمة التحكم وإدارة الطاقة والمياه، مما قد يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية. رغم أن الهجوم لم يتسبب في أضرار كبيرة أو انقطاع طويل في الخدمات، إلا أنه أبرز التهديدات

السيبرانية الكبيرة التي تواجهها البنية التحتية الحيوية^(٣٥)

ووفقاً لما سبق يمكن القول: أن الأمن السيبراني يلعب دوراً حاسماً في حماية أمن الخليج العربي، حيث إن تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية في المنطقة يعرضها لتهديدات سيبرانية متزايدة مثل الهجمات الإلكترونية والتسلل. هذه التهديدات يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والأمن الوطني، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على الصناعات الحيوية مثل النفط والغاز. ولضمان الحماية، تستثمر دول الخليج في تحسين قدرات الأمن السيبراني من خلال تطوير القوانين، تدريب الكوادر، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

المحور الثالث: استراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة

أن حماية أمن الخليج العربي تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تعمل على تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة على مختلف المستويات أذ يُعد التعاون الإقليمي والدولي هو أحد الأعمدة الرئيسية لهذه الاستراتيجيات، حيث تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً محورياً في تنسيق الجهود الأمنية بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة لضمان الردع العسكري والحصول على الدعم الفني والتدريبي. هذا التعاون الدولي لا يقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل يمتد أيضاً إلى الجوانب الدبلوماسية، حيث تسعى دول الخليج إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية لضمان دعمها في الأوقات الحرجة والمساهمة في حل

النزاعات الإقليمية والدولية. وسنتناول بالشرح هذه الاستراتيجيات بالنقاط الآتية:

أولاً: تعزيز التحالفات العسكرية الإقليمية والدولية

اقليمياً: تقوية مجلس التعاون الخليجي (GCC) لحماية أمن الخليج العربي تعتبر أحد الركائز الأساسية لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة. تأسس المجلس في عام ١٩٨١ بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني. ومع تطور التهديدات الإقليمية والدولية،^(٣٦) أصبح من الضروري تعزيز دور المجلس في حماية أمن الخليج. لتقوية مجلس التعاون الخليجي في هذا السياق، من الضروري تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير منظومة دفاعية مشتركة تتضمن تنسيق الجهود بين القوات المسلحة للدول الخليجية، وتنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة لرفع مستوى الجاهزية، وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات الأمنية المحتملة، وبناء شراكة استراتيجية قوية ومنظومة اتصالات آمنة، هذه الاجراءات الدفاعية الخليجية تؤكد على عدة مفاهيم منها: تطوير المنظومة الخليجية لتعزيز الامن الخليجي المشترك بجهود خليجي ذاتي لتحقيق التوازن الاستراتيجي القائم على العلوم العسكرية الحديثة اضافة الى التسليح المتطور والمتكامل ما يوجد منظومة دفاعية متكاملة وفاعلة تحقق الاستقرار الاقليمي.^(٣٧)

دولياً: التعاون العسكري بين دول الخليج والقوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا، يتسم بالتطور والاستراتيجية

متعددة الأبعاد، إذ يسعى إلى تعزيز القدرات الدفاعية والحفاظ على الأمن الإقليمي.

التعاون مع الولايات المتحدة: تُعد الولايات المتحدة الشريك العسكري الأبرز لدول الخليج، حيث تدير قواعد عسكرية رئيسية في المنطقة مثل: قاعدة العديد الجوية في قطر، التي تُعتبر أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. هذا التعاون يشمل توفير الدعم اللوجستي والمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج.^(٣٨) ولا تزال دول الخليج تعتمد على الولايات المتحدة كضامنة لأمنها، حيث تستضيف معظم دول مجلس التعاون الخليجي قواعد عسكرية أمريكية وتستمر في الاعتماد بشكل كبير على واشنطن للحصول على الأسلحة. ولكن تردد واشنطن في الرد بقوة على الهجمات التي شنها الحوثيون على السعودية والإمارات دفع هاتين الدولتين إلى اتخاذ خطوات لتقليل اعتمادهما التقليدي على المظلة الأمنية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بحماية مجالهما الجوي وممراتهما المائية وقد شملت هذه الخطوات تعزيز العلاقات مع قوى ناشئة مثل الصين، واستكشاف سبل تعزيز التعاون مع روسيا، وتقوية التحالفات الإقليمية. كما كثفت دول الخليج جهودها لتعزيز قدراتها العسكرية وبنيتها التحتية الدفاعية من خلال الاستثمار في الأسلحة المتقدمة، والتكنولوجيا العسكرية، وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية. ومن المتوقع أن تؤدي المواجهة الأخيرة بين إسرائيل وإيران إلى تسريع هذه الجهود.^(٣٩)

التعاون العسكري بين دول الخليج من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى: يعد جزءاً من التحالفات الدولية الاستراتيجية

التي تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات وقطر، لديها تاريخ طويل من العلاقات العسكرية مع بريطانيا وفرنسا. بريطانيا، على سبيل المثال، تحافظ على وجود عسكري في الخليج منذ عقود، وتعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التدريب العسكري وبيع الأسلحة وتقديم الدعم اللوجستي. في السنوات الأخيرة، شهد التعاون بين بريطانيا ودول الخليج توسعاً من خلال اتفاقيات دفاعية جديدة تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج تشمل هذه الاتفاقيات تزويد دول الخليج بأسلحة متطورة، مثل مقاتلات «تايفون» البريطانية، والتدريب العسكري المشترك، بالإضافة إلى التنسيق في مواجهة التهديدات الإقليمية.^(٤٠)

أما فرنسا، فلديها علاقة عسكرية قوية مع دول الخليج منذ فترة طويلة، وتعد الإمارات العربية المتحدة وقطر من أهم شركاء فرنسا في المنطقة. فرنسا لديها قاعدة عسكرية في أبوظبي، وهي الأولى لها في منطقة الخليج، مما يعكس أهمية التعاون العسكري بين الجانبين. إذ تقوم فرنسا بتزويد دول الخليج بالأسلحة المتقدمة، مثل طائرات «رافال» المقاتلة، وتشارك في تدريبات عسكرية مشتركة مع دول الخليج فضلاً عن ذلك، تلعب فرنسا دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون الأمني البحري لحماية الممرات المائية الحيوية في المنطقة من التهديدات البحرية.^(٤١)

ثانياً: تعزيز القدرات الدفاعية

على سبيل المثال تُعتبر أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الباليستية من المكونات الحيوية

كما تسمح الدبلوماسية لدول الخليج بإدارة النزاعات الداخلية والخارجية بطريقة تقلل من احتمالية التصعيد إلى صراع مسلح على سبيل المثال، الأزمات الدبلوماسية مثل الأزمة الخليجية مع قطر عام ٢٠١٧م تم التعامل معها في المقام الأول من خلال الجهود الدبلوماسية، حيث تم تجنب الصراع المسلح والعمل على إيجاد حلول سياسية.

رابعاً: تعزيز الأمن السيبراني

ان دول الخليج تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والإنترنت في قطاعات حيوية مثل النفط والغاز، المالية، والخدمات الحكومية. هذا الاعتماد يجعلها عرضة لهجمات سيبرانية تهدف إلى سرقة البيانات، تعطيل الأنظمة، أو حتى التسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، لذلك فإن تعزيز الأمن السيبراني في دول الخليج العربي أصبح ضرورة ملحة في ظل التهديدات المتزايدة من الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، المؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة. وتعتبر دول الخليج من أكثر المناطق استهدافاً نظراً لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية. أن تعزيز الأمن السيبراني في دول الخليج يتطلب نهجاً شاملاً يتضمن تطوير التشريعات، بناء القدرات الوطنية، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وزيادة الوعي. مع تزايد التهديدات السيبرانية، فإن استثمار دول الخليج في تعزيز أمنها السيبراني سيظل أحد الأولويات لضمان استقرارها الاقتصادي والسياسي.

الخاتمة:

أمن الخليج العربي يمثل أحد الركائز الأساسية

في تحديث القوات المسلحة، هذه الأنظمة توفر للدولة القدرة على حماية مجالها الجوي من التهديدات الصاروخية والهجمات الجوية. على سبيل المثال، أنظمة مثل «باتريوت» و«S-٤٠٠» قادرة على التصدي للصواريخ الباليستية، وهو ما يُعزز من قدرات الردع. تُعد هذه الأنظمة مهمة للدفاع عن المنشآت الحيوية والمدن الرئيسية، خاصة في المناطق التي تشهد تهديدات متزايدة من الصواريخ بعيدة المدى.^(٤٢)

كما أن الطائرات بدون طيار (الدرونز) أصبحت من الأدوات الرئيسية في مراقبة الحدود والتصدي للتهديدات. هذه الطائرات توفر رؤية شاملة للمناطق الحدودية، وتُستخدم في عمليات الاستطلاع والمراقبة وجمع المعلومات الاستخباراتية. على سبيل المثال، درونات مثل «Reaper ٩-MQ» تُستخدم على نطاق واسع في العمليات العسكرية لتعقب الأهداف وتوجيه الضربات الجوية الدقيقة، وهو ما يمكن الدول من التصدي للتهديدات قبل أن تتفاقم.^(٤٣)

ثالثاً: تعزيز مبدأ الدبلوماسية

تلعب الدبلوماسية دوراً حيوياً في حماية أمن الخليج، حيث يجب التركيز على الحوار الإقليمي مع الدول المجاورة، بما في ذلك إيران، لتخفيف التوترات وحل النزاعات. إضافة إلى ذلك، يتعين على دول الخليج تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية.

لاستقرار المنطقة والعالم بأسره نظرًا لأهميته الاقتصادية والجيوسياسية البالغة يتطلب الحفاظ على هذا الأمن نهجًا شاملاً يدمج بين الجهود العسكرية والدبلوماسية والسيبرانية في مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه دول الخليج، منها التهديدات الإقليمية والاضطرابات الداخلية علاوة على المخاطر الناتجة عن الهجمات السيبرانية إن التحديات الأمنية في الخليج تتطلب تعاونًا وثيقًا بين دول المنطقة من خلال مؤسسات مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يساهم في تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية بين أعضائه كما أن التحالفات الدولية، خاصة مع القوى الكبرى، تلعب دورًا حيويًا في تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج وتوفير ردع فعال ضد التهديدات الخارجية إضافة إلى ذلك تبرز أهمية الدبلوماسية كأداة حاسمة في إدارة النزاعات وتجنب التصعيد العسكري من خلال الحوار والتفاوض مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، يصبح الأمن السيبراني ضرورة قصوى لحماية البنية التحتية الحيوية لدول الخليج وتعزيز قدرتها على التصدي للهجمات الإلكترونية التي تستهدف استقرارها الاقتصادي والسياسي في النهاية يعتمد أمن الخليج على استمرارية التعاون والتنسيق بين دوله وعلى التكيف المستمر مع التهديدات المتغيرة بما يضمن الحفاظ على استقرار المنطقة وتأمين مصالحها الاستراتيجية.

المصادر:

١- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٥٢-٥٤.

٢- جون بيليس، «الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة» في جون بيليس وستيف سميث، محرران، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٤١٤.

٣- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ص ٤٥٠.

٤- زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبراهام، دار رسلان للنشر والتوزيع، نُشر ٢٠٢٣، ص ٩٥-٩٦.

5- Nicholas J.Wheeler and Ken Booth(The security Dilemma,)in John Baylis and N.J.Rengger, eds., Dilemmas of world politics: International Issues in a changing world (Oxford: Clarendon press, New York: Oxford University press, 1992) p:201.

6-Amitev Ashavya, Human security: East versus west, International journal, Vol 56, No , 3 Summer ,(2001), p442.

٧- حامد ربيع: نظرية الامن القومي . مجلة افاق عربية ، العدد الثالث، بغداد ، ايلول ١٩٨٥ ، ص ١٨.

٨- عبد المنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الامن القومي، مجلة العلوم الاجتماعية،

(العدد ٥١-المجلد ٩- تموز /يوليو ٢٠٢١) ،ص ٩.

١٧- أيمن عبد الكريم فيصل، سلطنة عُمان موافقها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، كانون الثاني-يناير، ٢٠٢٠)، الطبعة الاولى، ص. ١٣٢

18 -Estebari, Amir Hossein, “Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi Arabia”, Iran View, 26 July 2017 .<https://goo.gl/VTUk4>

19-Stanley Reed, Behind the Clash at OPEC: Growing Competition in the Gulf, July 6, 2021,

<https://www.nytimes.com/2021/07/06/business/Saudi-Arabia-UAE-OPEC.html>

20- Lori Plotkin Boghardt, Simon Henderson. Rebuilding Alliances and Countering Threats in the Gulf. The WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY.Feb,22, 2017

21- Yusuf SAYIN1, Fatih KILIC2. THE STRAIT OF HORMUZ AND IRAN’S INTERNATIONAL RELATIONS .EURASIAN RESEARCH JOURNAL ,ERJ, Vol ,2 .No ,1 .pp ,29-59 .January .2020p34:

22 -Matthew McInnis ,The Strategic Foundations of Iran’s Military Doctrine ,The International Institute for Strategic Studies.

(مجلد ٢١. عدد ٣. ١٩٩٣) ،ص ٢٢.

٩- عبدالجليل زيد المدهون، العلاقات الخليجية – العراقية ومستقبل الامن الخليج، المستقبل العربي، (العدد ٢٢٩. اذار ١٩٩٨)، ص ٥.

١٠- علي أسعد وطفة، ”العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية“، المستقبل العربي، العدد ٣٤٤، تشرين الاول ٢٠٠٧، ص ٧٠-٧١.

١١- المصدر نفسه، ص ٧٤

١٢- عمر هشام الشهابي، ”اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية“، المستقبل العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠٠، حزيران ٢٠١٢)، ص ١٤

١٣- الازمة الايرانية- السعودية بعد هجمات «ارامكو» واحتمالات التصعيد، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سلسلة:تقدير موقف، ٢٣ ايلول/سبتمبر، ٢٠١٩، ص ١.

14- BAHRAIN’S SECTARIAN CHALLENGE Middle East Report N°40 – 6 May 2005

40-bahrain-s-sectarian-challenge.pdf (crisisgroup.org)

15-Kuwait Shia mosque blast death toll ‘rises to 27. 26 June 2015

[Kuwait Shia mosque blast death toll ‘risesto27’-BBCNews](https://www.bbc.com/news/kuwait-shia-mosque-blast-death-toll-rises-to-27-20150626)

١٦- مطلق بن ماجد القحطاني. دانة بنت منصور ال ثاني، سياسة دولة قطر في الوساطة وتسوية المنازعات، مجلة سياسات عربية،

تقرار وتسليط الضوء عليه للمزيد أنظر:

The National Security strategy of the United States of America, February 2015, p:1

28 -Dr. Gawdat Bahgat & Dr .Roger David Kangas ,The Changing Energy Landscape in the Gulf: Strategic Implications ,Gulf Research Center Cambridge ,Gerlach Press,2015 ,p:88

29- Tim Niblock, Strategic Economic Relationships and Strategic Openings in the Gulf, Gulf Research Meeting. Cambridge University: Gulf Research Center,2014, pp 5-22

30- Jane Kinninmont, Future Trends in the Gulf, Chatham House Report, February 2015, p:7

31- Gazula, Mohan B. (Mohan Buvana). Cyber warfare conflict analysis and case studies.

Massachusetts Institute of Technology. Jun 27,7, 2017.p:13

32 - علم الدين بانقا، مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 63، الكويت، 2019، ص51

33- John Leyden, Hack on Saudi Aramco hit 30,000 workstations, oil firm admits, The Register, Wed 29 Aug 2012.

Hack on Saudi Aramco hit 30,000

Dec.2017 ,2 p4:

23 -Tobias Borck and Darya Dolzikhova with Jack Senogles. Chain Reactions the Iranian Nuclear Programme and Gulf Security Dynamics .Royal United Services Institute for Defence and Security Studies .July .2022p.12:

24 -Ahmad Bisho. How Does Nuclear - Capable Iran Affect the Security of the Gulf

Region? .Institute Of International And Civil Security. May 2015.p;50

25- I bid, p:51

26-Imad K. Harb ,The US Military Posture in the Gulf: Future Possibilities, Arab center Washington DC. The US Military Posture in the Gulf: Future Possibilities (arabcenterdc.org)

27- Steve A .Yetiv, The Absence of Grand Strategy: The United States in the Persian Gulf, 1972–2005, USA: Johns Hopkins University Press, P:4

* تم اقتراح مفهوم «الأمن التعاوني» في تقرير أمريكي صدر عام ٢٠١٥ عن مركز «برنت سكورفوت» للأمن الدولي، حيث طرح كإطار للأمن بين واشنطن وحلفائها الإقليميين في المنطقة. يتضمن هذا النموذج الترتيبات الأمنية التقليدية المتعلقة بالأمن الجماعي والدفاع المشترك، ويضيف عنصرين جديدين هما: الأمن الفردي، وتعزيز الاس-

- Land Borders , Carnegie middle eastcenter ,AUGUST .2024P 3;
- 40- Joe Devanny & Philip Ber-ry, “Gulf Security is Our SecuSurity”: Global Britain and UK Gulf Strategy, 2010-20,Defence Studies, 2021, VOL. 21, NO. 2, 141–161, p:143
- 41- Louis Vitrand, UAE and France: A Key, and chalF lenging, Relationship.Septem-ber7,2023.
- UAE and France: A Key, and Chal- lenging, Relationship - Foreign Policy Research Institute (fpri. org)
- ٤٢- عبد الله آل هبيضة، دول الخليج تخطون حو الحماية الذاتية الشاملة... بقواتبحرية ود رع صاروخية،صحيفة الشرق الاوسط، ٢٤ يناير ٢٠١٦.
- دول الخليج تخطو نحو الحماية الذاتية الشاملة.. بقوات بحرية ودرع صاروخية (aawsat.com)
- ٤٣- هل بدأت دول الخليج بالاستثمار في تط وير أنظمة الدرونز؟ميدل ايستنيوز، ٢٠٢١-٢٠٢١
- هل بدأت دول الخليج بالاستثمار في تطوير أنظمة الدرونز؟ - ميدل ايست نيوز بالعربي (mdeast.news)
- workstations, oil firm admits • The Register
- ٣٤- أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها،سلسلة تقدير موقف،وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مايو/ ايار، ٢٠١٧، ص ٤.
- 35 -Dubai Electricity & Water Au- thority (DEWA) |Notice from DEWA
- 36 -Emma Soubrier ,The Gulf Co- operation Council at :40 Finally Ripe for a Regional Security System?, The Arab Gulf States Insititue in Washington, May 27, 2021.
- ٣٧- د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون.. تحديات الداخولمتغيرات الخارج، الاثتين ٥ كانون ١/ ديسمبر ٢٠١٦.. https://araa.sa/index..view=&php?option=com_contentIte&٢٠٥٨=catid&٣٩٣٨=id&article ١٧٢=mid
- 38- Anthony H. Cordesman, The Gulf Military Balance and U.S. Commitments to the Gulf, cenm ter for strategic and international studies, December 9, 2019.
- The Gulf Military Balance and U.S. Commitments to the Gulf (csis. org)
- 39 -Abdullah Baabood ,How Gulf States Are Reinterpreting Na- tional Security Beyond Their

water scarcity and climate change further exacerbate vulnerabilities in the region. Economic dependence on oil exports also adds to long-term security concerns, especially with fluctuating global energy demands. In response, Gulf states are enhancing their defense capabilities, advancing cybersecurity measures, and pursuing economic diversification to reduce reliance on hydrocarbons. Diplomatic initiatives and regional organizations like the Gulf Cooperation Council (GCC) play crucial roles in promoting collective security and stability.

Key words: Security, the Arabian Gulf, Challenges, and Confrontation Strategies

المخلص

يعد أمن الخليج العربي قضية استراتيجية مهمة، حيث يشمل حماية المياه الإقليمية وضمان استقرار الدول المطلة على الخليج. تعتمد دول الخليج بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، ما يجعلها عرضة للتوترات الجيوسياسية والتدخلات الأجنبية. التهديدات تشمل النزاعات الإقليمية، مثل التوترات مع إيران، والهجمات السيبرانية والإرهاب. دول الخليج تعمل على تعزيز التعاون الأمني والعسكري فيما بينها، وتعتبر الولايات المتحدة شريكاً رئيسياً في تأمين المنطقة. كما تلعب التحالفات الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في الحفاظ على استقرار المنطقة الحيوي للاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الامن، الخليج العربي، التحديات، ستراتيجيات المواجهة

Abstract

The security of the Arabian Gulf is of vital importance due to its energy resources and strategic location. Major threats include external military interventions, terrorism, and regional conflicts, which create a complex and unstable security environment. Non-state actors, such as militant groups, pose significant internal challenges, while cybersecurity threats are on the rise, impacting both infrastructure and economic systems. Environmental issues like